فقط لانه المفعول حقيقه والجار انما جي لايصال معنى الفعل الى
الاسم الرابع المصدر المختص المتصرف نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحده
ونحو فمن عفي له من اخيه شي اي عفو ما من جهة اخيه ولا ينوب
عن غير المفعول به مما ذكر معه مع وجوده بل يتعين هو للنيابه لشده
شبهه بالفاعل في توقف الفعل عليه فان الضرب مثلا كما انه
لا يمكن بلا ضارب كذلك ولا يمكن تعلقه بلا مضروب بخلاف ساير المعا
فانها ليست بهذه الصفات فاذا قلت ضرب زيد يوم الجمعه امام الامير
ضربا شديدا في داره تعين في هذا المثال زيد للنيابه ومع عدمه
فالجميع سوا في جواز وقوعها موقعه من غير ترجيح لاحدها على الاخر
وينبغي كما قيل ان كل ما كان عناية المتكلم بذكره اشد هو اولى بالنيابه
وقد نقل عن سيبويه مثل هذا وان وجد المفعول به واشار بقوله
غالبا الى ما اجازه الكوفيون من نيابه عن المفعول به مع وجوده
واختاره ابن مالك لورود السماع به كقراءة ابي جعفر ليجزي قوما بما
كانوا يكسبون وقول الشاعر

لم يعن بالعلياء الا سيدا ولا شفى ذا الغي الا ذو هدى

ابيح لي من العلا بدا اس ا به وقيت الشر مستطيرا

واجيب بان القراءة شاذه والبيت ضروره وباحتمال ان النايب
في الايه ضمير مستتر في الفعل عايدا الى الغفران المفهوم من قوله
تعالى يغفروا اي ليجزي الغفران قوما فما اقيم الا المفعول به غايته
انه المفعول الثاني وهو جايز واذا كان الفعل المبني للمفعول متعدد
بالاثنين اصلهما المبتدا والخبر بعين نيابة الاول على الاصح ونصب
الثاني نحو ظن زيد قايما ولا يجوز ظن زيدا قايم او ليس اصلهما
ذلك جعل احدهما نايبا عن الفاعل والاولى نيابة الاول ونصب الثاني
اي الاخر وجوبا لفظا ان لم يكن جارا ومجرورا نحو اعطي زيد درهما
واعطي زيدا درهم وان يكنه فهو منصوب المحل وعلله ان الفاعل
لا يكون الا واحدا فكذلك نايبه وقد تقدم ان الثاني من باب اعطى

لمسم

ضارب

٤٣

باب المبتدا والخبر

يمتنع اقامته ان وقع في لبس
وهما النوع الثالث والرابع من المرفوعات المبتدا هو الاسم الصريح والمول به
المرفوع لفظا او تقديرا او محلا العاري اي المجرد عن شي من العوامل اللفظيه
الناسخه للابتدا وغيرها حقيقه او حكما فخرجت الاسما التي لم تركب
وان تجردت عن العوامل اللفظيه غير مرفوعه لا سناد فيها والمرفوع
بناسخ او غيره لعدم تجرده ودخل حسبك في حسبك درهم لان
الحرف الزايد في حكم العدم وشمل التعريف نوعي المبتدا الخبر ما له خبر
نحو زيد قايم وما له مرفوع اغنى عن الخبر نحو اقايم الزيدان لصدق
التعريف على كل منهما واحترز باللفظيه على العوامل المعنوي وهو
الابتدا الذي هو تجرد الاسم للاسناد فان الصحيح انه العامل في المبتدا
ومراد المولف كغيره بالعاري الاسم الذي لم يوجد فيه العامل اللفظي
فاندفع ما قيل ان المبتدا له لم يكن له عامل لفظي حتى يقال انه ما عري
او تجرد عن عامل لفظي في كلام المولف هنا وفيما قبله استعمال الحكم
في التعريف وهو قسمان بالاستقرا ظاهر ومضمر منفصل وتقدم
بيان المراد بكل منهما فالمضمر اثنا عشر ضميرا منفصلا اثنان للمتكلم
وخمسه للمخاطب وخمسة للغايب وهي انا للمتكلم وحده مذكرا
كان او مونثا واخواته التي تقدمت في فصل المضمر وهي نحن للمثناه
وجمعه وانت للمذكر المخاطب وانت للمونثه المخاطبه وانتما للمثنى
المخاطب مطلقا وانتم لجمع المذكر المخاطب وانتن لجمع الاناث المخاطبات
وهو للغايب المذكر وهي للمونثه الغايبه وهما للمثنى الغايب مطلقا
وهم لجمع المذكر الغايبين وهن لجمع المونث الغايب والمبتدا الظاهر
قسمان لا ثالث لهما مبتدا مسند اليه له خبر مذكور او محذوف وهو
الاكثر في كلامهم ومبتدا مسند لا خبر له بل له مرفوع فاعلا كان او نايبه
سد مسد الخبر اي استغني به عن ذكر الخبر لا بمعنى ان الخبر حذف فسد
هذا مسده وشرط هذا المرفوع ان يكون اسما ظاهرا او مضمرا منفصلا

Copyright © King Saud University